خلاصة تجربة القرن العشرين التنموية وخلاصة المعالم التنموية لاستراتيجية القرن الواحد والعشرين:

- تتطلب التنمية الناجحة أسواقا مدعمة لمؤسسات عامة قوية.
- تدين التجارب التنموية للدول المتقدمة حاليا إلى نماذج الاقتصاد المختلط.
- في حين تتشابه تجارب هذه الدول المتقدمة في :
  - الملكية الخاصة
  - دور القوي للقانون

مستلة من الكواز 2009

إلا أنها تختلف في:

- ممارساتها لعلاقات سوق العمل
- الضمان الاجتماعي
- تنظيم الأسواق السلعية
- الاختلاف في النظم الضريبية

- شهدت كل هذه النماذج تطورا مستمرا ولم تكن بدون مشاكل.
- رغم نجاح التجارب التنموية الأوربية، والأمريكية، واليابانية، إلا أنها لم تكن نسخة طبق الأصل عن الأخرى. لذا من الخطأ الاعتقاد بأن النموذج التنموي الأمريكي يمكن أن يكون نبراسا للتجارب التنموية القادمة في الدول النامية.

- عدم تطابق التجارب التنموية السابقة لا يعني عدم إمكانية استفادة دول أخرى منها . فالتجربة اليابانية، على سبيل المثال، اعتمدت خلال فترة الانبعاث الاقتصادي (فترة الميجي Meigi: المسماة باسم إمبراطور اليابان والممتدة من 8 ديسمبر 1868- 30 يوليو 1912، والتي بدأت اليابان خلالها فترة تحديثها الاقتصادية) على القانون المدني والتجاري الألماني، وبعد جدال موسع للقوانين المتاحة. وقد تم ذلك بالقناعة وليس بالفرض. معنى ذلك أن خصوصية المؤسسات، الداعمة للتطور الاقتصادي، يجب أن لا ينظر إليها على أنها ترفض تقليد تجارب أخرى ملائمة محليا .

- على متخذي القرارات المحليين تجنب الموضات Fads الاقتصادية، ووضع تطورات العولمة الاقتصادية في مسارها الصحيح، أي مدى خدمتها لبناء مؤسسات محلية كفؤة تدعم توسيع خيارات التنمية ذات الأهداف المحددة محليا .

- يجب أن تكون هناك ثقة قوية جدا بالنفس وبالمؤسسات المحلية، مع عدم الإفراط في الاعتماد على الاقتصاد العالمي، والمخططات الاقتصادية المستمدة من هذا الاقتصاد.